

Distr.: General
26 March 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السابعة والأربعون

21 حزيران/يونيه - 9 تموز/يوليه 2021

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

ولايات ميكرونيزيا الموحدة

* يُعمَّم المرفق دون تحرير رسمي وباللغة التي قُدم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، دورته السابعة والأربعين في الفترة الممتدة من 18 كانون الثاني/يناير إلى 8 شباط/فبراير 2021. وأجرى الاستعراض المتعلق بولايات ميكرونيزيا الموحدة في الجلسة الأولى المعقودة في 18 كانون الثاني/يناير 2021. وترأس وفد ولايات ميكرونيزيا الموحدة وزير الشؤون الخارجية، كاندي أ. إيليسار. واعتمد الفريق العامل التقرير المتعلق بولايات ميكرونيزيا الموحدة في جلسته العاشرة المعقودة في 22 كانون الثاني/يناير 2021.

2- وفي 12 كانون الثاني/يناير 2021، اختار مجلس حقوق الإنسان مجموعة المقررين التالية (المجموعة الثلاثية) لتسيير الاستعراض المتعلق بولايات ميكرونيزيا الموحدة: الكاميرون والمكسيك ونيبال.

3- ووفقاً للفقرة 15 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، والفقرة 5 من مرفق قرار المجلس 21/16، صدرت الوثائق التالية لغرض الاستعراض المتعلق بولايات ميكرونيزيا الموحدة:

(أ) تقرير وطني/عرض كتابي مقدم وفقاً للفقرة 15(أ)⁽¹⁾؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) وفقاً للفقرة 15(ب)⁽²⁾؛

(ج) موجز أعدته المفوضية وفقاً للفقرة 15(ج)⁽³⁾.

4- وأُحيلت إلى ولايات ميكرونيزيا الموحدة، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها سلفاً ألمانيا، وبنما، وسلوفينيا، وفيجي، وكندا، وليختشتاين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة في الموقع الشبكي للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً- موجز مداوات عملية الاستعراض

ألف- عرض مقدم من الدولة موضوع الاستعراض

5- أعرب رئيس الوفد عن تقديره للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وللترويكاً على المشاركة البناءة التي أبدت أثناء الاستعراض. وقال إن حكومته تؤيد تماماً العمل الهام الذي يقوم به الفريق العامل، وهي ملتزمة بضمان نجاح الاستعراض. وهنأ رئيس الوفد الرئيس الجديد لمجلس حقوق الإنسان.

6- ورغم التحديات الرئيسية التي واجهت صياغة التقرير الوطني في الوقت الذي يواجه فيه العالم جائحة مرض فيروس كورونا، انضمت ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى الدورة بموقف بناء يتمثل في المشاركة مع الفريق العامل، وذلك كدليل على التزام البلد الكامل بآليات حقوق الإنسان ودعمه لها.

7- ويعكس الإعلان العالمي لحقوق الإنسان القيمة الأساسية التي تعلقها ولايات ميكرونيزيا الموحدة على الحياة البشرية. ولا يزال الإعلان هاماً اليوم مثلما كان عام 1948. ويعرفه شعب البلد عن ظهر قلب، لأن القيم المبينة فيه تمثل جوانب أساسية من قيمه وممارساته الثقافية. وتتعاكس هذه القيم أيضاً في الدستور، الذي تحترمه جميع حكومات الولايات الأربع، والذي يعتبر القانون الأساسي الذي تستند إليه إجراءات الحكومات الوطنية وحكومات الولايات.

(1) .A/HRC/WG.6/37/FSM/1

(2) .A/HRC/WG.6/37/FSM/2

(3) .A/HRC/WG.6/37/FSM/3

8- وحتى 4 كانون الثاني/يناير 2021، كانت ولايات ميكرونيزيا الموحدة لا تزال خالية من كوفيد-19. غير أن البلد سجل في هذا التاريخ أول حالة كوفيد-19 له، وهي حالة لشخص أتى من الخارج. وقال رئيس الوفد إن البلد يبذل قصارى جهده رغم محدودية موارده وقدراته، وإن قادته متفائلون. وقد تحقق خلو البلد من كوفيد-19، واستمرار ذلك من خلال تضحيات كبيرة وقيود ذاتية.

9- واضطر البلد، الذي تحيط به بلدان تعاني من ارتفاع في عدد حالات "كوفيد-19"، إلى إغلاق حدوده مؤقتاً أمام الرعايا الأجانب، من أجل حماية الصحة والسلامة العامة. وقال إن خدمات الرعاية الصحية غير مجهزة تجهيزاً كاملاً للتعامل مع حالات كوفيد-19. وأثرت التدابير المؤقتة أيضاً على مواطني البلد، الذين تقطعت السبل ببعضهم في الجزر المجاورة في انتظار العودة الآمنة. وأدت القيود المفروضة على السفر إلى شل الاقتصاد الوطني والاقتصادات المحلية في البلد، التي تعتمد على السياحة والسفر. وما لم تتوفر اللقاحات وإلى حين توفرها على نطاق واسع للسكان الضعفاء في البلد، فإن الحقيقة المحزنة هي أن احتمالات العودة إلى الحياة الطبيعية ضئيلة.

10- وفي مواجهة هذا الوباء، تحرز ولايات ميكرونيزيا الموحدة تقدماً تدريجياً في مجال حقوق الإنسان، من خلال حماية وتعزيز المؤسسات التي تدعم حقوق الإنسان. وقد تلقى البلد، منذ تقريره السابق للاستعراض الدوري الشامل، تشجيعاً من المجتمع الدولي. وقد حُث البلد على إدماج جوانب من مبادئ حقوق الإنسان في السياسات والتشريعات على الصعيد الوطني وصعيد الولايات. وتشمل الأمثلة قانون العنف العائلي في ولاية بوهنباي الذي صدر في عام 2017، وقانون سن الرضا، الذي صدر عام 2019، في ولاية بوهنباي وولاية شوك. وسنّت ولاية بوهنباي كذلك قانوناً بشأن الإعاقة. وسن البلد أيضاً قوانين تحمي البيئة من النفايات والمواد البلاستيكية.

11- واعترافاً بالدعم الهام الذي تقدمه الجهات الشريكة في التنمية القطرية بتوفير الأموال والمساعدة التقنية إلى الحكومة، أشار الوفد إلى تشغيل خط ساخن على مدار الساعة للضحايا والناجين من العنف في ولاية بوهنباي، التي تعد مقر البلد. وفي عام 2019، افتتح مجلس نساء شوك مركز تونغن إنبيونيو للمشورة؛ ومعنى الاسم مركز "محبة الأسرة". ووافقت ولاية بوهنباي أيضاً على إجراء موحد يتبعه الموظفون الطبيون في التعامل مع العنف الجنساني، ووفرت التدريب لموظفي إدارة الشؤون الاجتماعية بشأن التدابير الرامية إلى إنهاء العنف الجنساني.

12- وعلى الصعيد الوطني، شرعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة في تنفيذ مشروع بعنوان "تعزيز الآلية الوطنية الجنسانية لميكرونيزيا" من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرامج الوطنية وبرامج الولايات، وهو مشروع سيجري تنفيذه في الولايات الأربع جميعها. وللمرة الأولى، عُين منسق معني بمسألة العنف ضد المرأة. وفي نهاية عام 2019، كان البلد قد أكمل عملية تحديد النطاق لإنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان. وقد أحيل التقرير النهائي لتحديد النطاق إلى الحكومة لمناقشة سبل التقدم نحو تنفيذ التوصيات. وبالنظر إلى جائحة كوفيد-19، عُلفت، مؤقتاً، الخطوات التالية المتمثلة في إجراء مزيد من المشاورات لإشراك أصحاب المصلحة المعنيين على مستوى الولايات.

13- وبالنسبة لولايات ميكرونيزيا الموحدة، وهي دولة جزرية، تتعلق حقوق الإنسان ببقاء الإنسان. وبصرف النظر عن التهديدات المستمرة لجائحة كوفيد-19، تواجه الجزر تهديدات وجودية بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر والاحترار العالمي. وفي حين أن مفهوم حقوق الإنسان قد يبدو مجرداً وفلسفياً، فإن البلد قد طبّقه من خلال اتخاذ إجراءات ملموسة فعالة ترمي إلى الإشراف على البيئة وحمايتها. والبلد من أوائل الدول الجزرية التي تسعى إلى التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروفلورية من خلال تعديل كيغالي لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وكان البلد، شأنه شأن الدول الجزرية الصغيرة النامية الشقيقة، من أوائل البلدان التي انضمت إلى عمليات داعمة أخرى، مثل اتفاق باريس، الذي يتسم بأهمية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان.

- 14- وقطعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة أشواطاً هامة في تيسير التمتع بحقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتراعي الدولة حقوق الإنسان في جميع المجالات، بما في ذلك مجالات الصحة والتعليم وحماية حقوق الأطفال ورفاههم، وإدارة حالات الطوارئ، والعمالة وسبل العيش.
- 15- وقال رئيس الوفد إن المستقبل المباشر للأمة يعتمد على الشباب. وسيقاس نجاح البلد بتساقط سلم التنمية خلال العقود القليلة المقبلة، وسيحدد بنوعية الحياة التي ينعم بها أبناؤه. وهكذا فإن الاستثمار في الأطفال يوفر لولايات ميكرونيزيا الموحدة أنجع حماية من أي آثار اجتماعية واقتصادية طويلة الأجل لهذه الجائحة. ورغم أن البلد لم يتعرض لبعض الأوقات التي تؤثر على رفاه الأطفال في أجزاء أخرى من العالم، فإنه يتخوف من الآثار المحتملة لتغير المناخ وما ينتج عن ذلك من ارتفاع مستوى سطح البحر على مستقبل أطفاله. فهذه الظاهرة تهدد وجود بيوتهم وثقافتهم وتاريخهم.
- 16- وقد اتخذت ولايات ميكرونيزيا الموحدة خطوات ملموسة لتكريس حماية الأطفال في قوانينها، بإدراج تشريعات تحمي الأطفال من الإيذاء. وقد وضع تعريف الإيذاء في القانون بحيث يحمي الأطفال من العقاب البدني الشديد الذي يمكن أن يسبب إصابات جسدية.
- 17- وقد أثرت الجائحة على تعليم الأطفال؛ وأغلقت المدارس ولم يكن لدى الأطفال أي وسيلة للحصول على التعليم عبر الإنترنت. ويمكن أن تساعد شبكة الإنترنت والتكنولوجيات ذات الصلة الأطفال على الحصول على نوعية أفضل من الرعاية الصحية والتعليم. وقال رئيس الوفد إن تكلفة بناء الهياكل الأساسية اللازمة لتوفير خدمات الإنترنت وغيرها من خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية للأطفال الذين يعيشون، في كثير من الحالات، في القرى النائية وفي الجزر المحرومة من الكهرباء، تمثل تحدياً مستمراً، لا سيما بالنظر إلى المسافات الطويلة، وإلى أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة بلد نام.
- 18- وأعربت ولايات ميكرونيزيا الموحدة عن تقديرها للمساهمات المالية السخية التي قدمها الشركاء الإنمائيون بهدف تصييق الفجوة الرقمية. ويأمل البلد في مواصلة العمل مع المجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات الناشئة. وفي الوقت نفسه، يجب على البلد أن يكفل عدم تحول الإنترنت وغيرها من التكنولوجيات الجديدة إلى سبل إضافية للاستغلال. وحثت ولايات ميكرونيزيا الموحدة جميع الدول الأطراف على التعاون النشط لدعم البروتوكولات الاختيارية لاتفاقية حقوق الطفل، وحثت الدول التي لم تصبح طرفاً فيها بعد على أن تفعل ذلك.
- 19- وقد تجلّى التزام البلد بحقوق الإنسان من خلال حملات التوعية العامة، مثل سلسلة حوارات التوعية الوطنية التي أطلقت في يوم الأمم المتحدة، مما يتيح الفرصة للتوعية بقضايا حقوق الإنسان في البلد. وقد شملت هذه السلسلة، التي عُقدت بمساعدة المكتب المشترك في العاصمة، عدة أيام توعوية، أفضت إلى حملة "16 يوماً من النشاط ضد العنف القائم على نوع الجنس". وشملت الحملة الاحتفال باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد المرأة، وحوارات متعلقة باليوم العالمي للطفل، وأنشطة اتصال تتعلق باليوم العالمي لمرضى السكري، والاحتفال باليوم الدولي للمتطوعين من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي أنشطة تستهدف عموم السكان والسلطات والمنظمات غير الحكومية.
- 20- وقال رئيس الوفد إن البلد يدرك الدور الكبير الذي تؤديه منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في التزاماتها في مجال التنمية المستدامة وعلى الصعيد الدولي، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة وغيرها من الدول في منطقة شمال المحيط الهادئ، مثل كيريباس وجزر مارشال وناورو وبالاو، نظراً لتشنت جزرها وسكانها، ما زالت ملتزمة بمسألة إتاحة تمثيل فعلي لمكتب متعدد الأقطار للأمم المتحدة في منطقة شمال المحيط الهادئ، وستبقي هذه المسألة قيد نظرها. وستكون الأمم المتحدة، من خلال المكتب المتعدد الأقطار، في وضع أفضل لتقديم المساعدة الفعالة والكفؤة والمتسقة والمفعمة بالفعالية التي تحتاجها بلدان المنطقة لتنفيذ التزاماتها بالكامل بموجب خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويمكنها أيضاً أن تساعد في تحسين حماية حقوق الإنسان.

- 21- وفي سياق التحضير للحوار التفاعلي، أنشأت ولايات ميكرونيزيا الموحدة فرقة عمل وطنية معنية بالاستعراض الدوري الشامل وبحقوق الإنسان، تضم وكالات رئيسية، بمشاركة وزارة الخارجية؛ ووزارة الصحة والشؤون الاجتماعية؛ ووزارة البيئة وتغير المناخ وإدارة الطوارئ؛ ووزارة التعليم؛ ووزارة العدل؛ ووزارة الموارد والتنمية. وحظيت فرقة العمل أيضاً بدعم من جماعة المحيط الهادئ والفريق العامل المعني بأهداف التنمية المستدامة في البلد.
- 22- وتعلق ولايات ميكرونيزيا الموحدة أهمية حيوية على عملية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها آلية فريدة من نوعها لمجلس حقوق الإنسان. ولم يُنظر إلى هذه العملية على أنها فرصة لتبادل أفضل الممارسات فحسب، بل وأيضاً كوسيلة لتحديد المجالات الحاسمة للتعاون والمساعدة التقنية.
- 23- وقد شارك البلد في حوارات تفاعلية أخرى بشأن حقوق الإنسان، حيث قدم تقريراً عن تنفيذ العديد من معاهدات حقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي تموز/يوليه 2020، قدم البلد استعراضه الوطني الطوعي الأولي في سياق خطة عام 2030. وبات تقريره الأولي بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة جاهزاً تقريباً لتقديمه. واعتبر البلد عملية الاستعراض الدوري الشامل فرصة لزيادة توسيع نطاق خبرته في الحوارات التفاعلية ولدعوة جميع شركائه إلى تقديم المساعدة الضرورية لتحسين تنفيذ التوصيات الرئيسية المنبثقة عن العملية.
- 24- وكرر رئيس الوفد الدعوات التي وجهها البلد في دورات الاستعراض الدوري الشامل السابقة إلى منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص لكي يدرجوا في استراتيجياتهم وسياساتهم المساعدة الرامية إلى تنمية وبناء قدرات البلد وتمكينه من الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان. وتواصل ولايات ميكرونيزيا الموحدة إيلاء الأهمية لتلك الشراكات، التي هي شراكات دائمة وحقيقية وقائمة على المنفعة المتبادلة.
- 25- وتعول ولايات ميكرونيزيا الموحدة على دعم المجتمع الدولي الكامل. وحث الوفد منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء على المساهمة في صندوق التبرعات الاستثمارية لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان. وقد مكّن الصندوق بلداناً كثيرة، بما فيها ولايات ميكرونيزيا الموحدة، من المشاركة في اجتماعات المجلس والفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل.

باء - جلسة التفاوض وردود الدولة موضوع الاستعراض

- 26- خلال جلسة التفاوض، أدلى 50 وفداً ببيانات. وترد التوصيات المقدمة خلال جلسة التفاوض في الفرع "ثانياً" من هذا التقرير.
- 27- وأثنت الهند على البلد لتصديقه، منذ الاستعراض السابق الذي أجري في عام 2015، على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ولاحظت مع التقدير الإطار التشريعي وإطار السياسات العامة بشأن تغير المناخ الذي وضعته ولايات ميكرونيزيا الموحدة.
- 28- ورحبت إندونيسيا بالجهود المبذولة لتحسين تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البلد منذ جولة الاستعراض السابقة، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق المرأة والطفل، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحماية البيئة.
- 29- وأشارت جمهورية إيران الإسلامية إلى أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة هي إحدى أكثر دول العالم ضعفاً من حيث عواقب تغير المناخ، وأعربت عن قلقها إزاء عدم كفاية التدابير التي اتخذتها الحكومة لحماية مدنيها في هذا الصدد.

- 30- وشجعت أيرلندا ولايات ميكرونيزيا الموحدة على مواصلة التقدم الذي أحرزته من خلال الانضمام إلى المعاهدات الدولية الأساسية المتبقية لحقوق الإنسان والبروتوكولات الاختيارية الملحق بها، وتعزيز نهجها إزاء تنفيذ تلك المعاهدات، بسبل منها تعزيز عمليات تقديم التقارير في الوقت المناسب والمتابعة الوطنية. وسيكون إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، في سياق متابعة دراسة النطاق التي أُطلقت في عام 2019، دعماً هاماً.
- 31- وأقرت إسرائيل بالتحديات التي يواجهها البلد بسبب تغير المناخ، ولاحظت بارتياح تنفيذ توصيتها في هذا الصدد. وهنأت إسرائيل ولايات ميكرونيزيا الموحدة على تصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2016 وعلى اعتمادها السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2023.
- 32- وأثنت إيطاليا على البلد لتصديقه على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ورحبت بإطلاق أول سياسة وطنية جنسانية. ورحبت بإنشاء شعبة جديدة داخل وزارة العدل لاتخاذ إجراءات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مهمتها المساعدة في التحقيقات وتدريب الموظفين، وإذكاء الوعي العام، وتقديم الخدمات للضحايا.
- 33- وأعربت اليابان عن تقديرها للخطوات الإيجابية التي اتخذتها ولايات ميكرونيزيا الموحدة لحماية الضعفاء، مسلّمة في الوقت ذاته بالتحديات التي يواجهها البلد فيما يتعلق بحقوق النساء والأطفال والفئات الضعيفة، ولا سيما الأشخاص المصابون بالجدام. ولاحظت اليابان بارتياح التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2016 واعتماد السياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين في عام 2018.
- 34- وأشارت لاتفيا إلى التدابير التي اتخذتها ولايات ميكرونيزيا الموحدة منذ الاستعراض الدوري الشامل السابق وشجعت البلد على بذل المزيد من الجهود للوفاء بالتزاماته وتعهداته في مجال حقوق الإنسان.
- 35- وأشادت لكسمبرغ بولايات ميكرونيزيا الموحدة لمصادقتها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإرساء سياسة وطنية للمساواة بين الجنسين تهدف إلى تحسين تمثيل المرأة في عملية صنع القرار، والقضاء على العنف الجنساني، وإدماج المنظور الجنساني في جميع الأجهزة الحكومية.
- 36- ورحبت ماليزيا بمختلف السياسات والبرامج التي وضعت لتعزيز حقوق الإنسان في البلد، وأعربت عن أملها في أن تواصل الحكومة التصدي للتحديات المتصلة بتغير المناخ، التي تؤثر تأثيراً كبيراً في أعمال حقوق الإنسان لشعبها. ولاحظت ماليزيا التحديات التي تواجهها حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وشجعته على مواصلة الاستفادة من المساعدة الدولية، ولا سيما في مجال بناء القدرات والتعاون التقني.
- 37- وأثنت ملديف على الحكومة لتصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى تنظيم حلقات عمل لوضع خطط تنفيذها. ولاحظت ملديف مع التقدير اعتماد قانون تغير المناخ، مشيرة إلى أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة هي أول دولة جزرية في المحيط الهادئ تعتمد هذا القانون.
- 38- وأثنت جزر مارشال على ولايات ميكرونيزيا الموحدة لاعتمادها خطتها الوطنية للاستجابة لحالات الكوارث وإنشاء وزارة البيئة وتغير المناخ وإدارة الطوارئ. ورأت أن هذه التطورات دليل على فهم البلد الواضح للتهديد الوشيك الذي يشكله تغير المناخ ليس فقط للتمتع بالحق في الغذاء والصحة وفي مستوى معيشي لائق، بل والأهم التمتع بالحق في الحياة.
- 39- ولاحظت المكسيك التقدم الذي أحرزته ولايات ميكرونيزيا الموحدة خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، بما في ذلك اعتماد قانون الاتجار بالأشخاص والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأقرت المكسيك بمساهمة البلد في مكافحة تغير المناخ وفي العمل على الحد من ارتفاع مستويات المحيطات.

- 40- وشجع الجبل الأسود ولايات ميكرونيزيا الموحدة على النظر في إدراج المعايير الدولية في التشريعات المحلية من خلال التصديق على الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان التي لم تصبح طرفاً فيها بعد. وأشار إلى سياسات حماية الطفل والإجراءات المعيارية التي اتخذتها الحكومة لتناول مسائل التمييز الجنساني والإعاقة والميل الجنسي. ودعا الجبل الأسود ولايات ميكرونيزيا الموحدة إلى تكثيف جهودها في تنفيذ هذه السياسات.
- 41- وأثنت نيبال على ولايات ميكرونيزيا الموحدة لتصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واعتماد قانون تغير المناخ، وتعميم القانون في قطاعات التنمية الأخرى، ولما أحرزته من تقدم في خفض معدلات وفيات الأمهات والأطفال. ولاحظت نيبال التدابير المتخذة في مجالي العنف الجنساني والاتجار بالأشخاص.
- 42- ورحبت هولندا بإقرار القانون CA-20-150، وهو قانون يعدل قانون ولايات ميكرونيزيا الموحدة لحظر التمييز على أساس الميل الجنسي، وبإطلاق أول مركز لإسداء المشورة بشأن العنف ضد المرأة في ولاية تشوك. غير أن هولندا لا تزال تشعر بالقلق إزاء ارتفاع معدلات العنف الجنساني والعنف العائلي.
- 43- وأشارت نيوزيلندا إلى الجهود التي تبذلها ولايات ميكرونيزيا الموحدة للقضاء على العنف الجنساني، لكنها لاحظت أيضاً مع القلق استمرار ارتفاع نسبة الجرائم. وأشارت كذلك إلى الجهود المبذولة لتقديم مزيد من الدعم لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وللقضاء على الاتجار بالبشر.
- 44- وأشارت الفلبين إلى الجهود التي يبذلها البلد في مجالات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ورحبت بالسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2023، التي تهدف إلى جملة أمور بينها تحسين تمثيل المرأة في عملية صنع القرارات العامة وتعميم المنظور الجنساني في جميع الأجهزة الحكومية، كما رحبت بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 45- ورحبت البرتغال بجهود البلد الرامية إلى تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل، وبتصديقه على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وإطلاقه أول سياسة وطنية جنسانية.
- 46- ولاحظ الاتحاد الروسي التقدم المحرز منذ الدورة السابقة، بما في ذلك التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. غير أنه لاحظ أن الدستور الاتحادي ودستور الولايات لا يحظر جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الإعاقة.
- 47- ولاحظت السنغال اعتماد قانون وخطة عمل لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ولاحظت السنغال أيضاً أن الدستور الاتحادي ودساتير الولايات تكفل المساواة أمام القانون وحظر التمييز على أساس العرق، والجنس، واللغة، والأصل القومي أو الإثني، والوضع الاجتماعي.
- 48- وأشارت صربيا إلى الالتزام الحقيقي الذي قطعه ولايات ميكرونيزيا الموحدة بعملية الاستعراض الدوري الشامل. ورحبت بالتدابير التي اتخذتها الحكومة لتحسين أوضاع النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة من خلال استراتيجياتها الوطنية الطويلة الأجل.
- 49- ورحبت سلوفينيا بالخطوة الأولى التي اتخذتها ولايات ميكرونيزيا الموحدة نحو إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وهي إجراء دراسة جدوى في عام 2019، وشجعت الحكومة على مواصلة عملية إنشاء هذه المؤسسة. وأشارت سلوفينيا إلى توصية سبق أن أيدتها البلد لتطوير التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في المناهج الدراسية.
- 50- ولاحظت إسبانيا الجهود التي تبذلها ولايات ميكرونيزيا الموحدة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

- 51- وأثنت تيمور - ليشتي على ولايات ميكرونيزيا الموحدة لاعتمادها قانوناً وتشريعات تتعلق بتغير المناخ وخطة عمل بشأن الاتجار. وهنأت البلد على زيادة معدلات العمالة بين النساء في القطاع العام وعلى اتخاذ تدابير لخفض معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة.
- 52- ولاحظ وفد ولايات ميكرونيزيا الموحدة أن البلد يأخذ التزاماته بموجب الاتفاقيات والمعاهدات الدولية بقدر كبير من الجدية. وقال إن ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بوصفها بلداً ذا سيادة، تعتبر الالتزامات التعاهدية بمثابة التزامات وطنية باتخاذ إجراءات، وترى أن كثيراً من هذه الالتزامات يتطلب مزيداً من الإجراءات والخطوات. ولذلك، لا بد من عملية استعراض دقيق قبل اتخاذ أي التزامات إضافية بموجب المعاهدات.
- 53- وفيما يتعلق ببعض الاتفاقيات التي تنتظر التصديق عليها، بما في ذلك، على وجه الخصوص، اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، لا يزال الأمر قيد النظر على الصعيد الوطني. وكانت اتفاقية مناهضة التعذيب قد عرضت في السابق على الكونغرس للنظر فيها والحصول على دعمه للانضمام إليها؛ لكنه لم يمنح الموافقة على التصديق بعد. وسوف تعيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة النظر بعناية في إمكانية التصديق عليها في الوقت المناسب. ولا تزال أيضاً إمكانية الانضمام إلى معاهدات دولية أخرى على النحو الموصى به في سياق عملية الاستعراض الدوري الشامل قيد النظر والاستعراض على الصعيد الوطني.
- 54- وتناولت الفقرة 12 من التقرير الوطني التدابير الرامية إلى التصدي للعنف الجنساني على نحو أكثر تحديداً. وعلاوة على ذلك، أشارت الحكومة في الفقرتين 45 و54 من التقرير إلى السياسة الوطنية المعتمدة في عام 2018 لإنهاء العنف ضد المرأة، والعمل الجاري بشأن خطط تنفيذ هذه السياسة، وإجراءات العمل الموحدة الموضوعة للعاملين في مجال الصحة، والمبادئ التوجيهية لإحالة حالات العنف الجنساني.
- 55- وفيما يتعلق بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ستواصل الحكومة التشاور بشأن موقف وطني، كما هو موضح في التقرير الوطني. ومن الأهمية بمكان إجراء مشاورات وطنية نظراً لأهمية ذلك الصك. وستشمل العملية النظر بعناية في التعهدات الملزمة وفوائد الانضمام. وسيولى الاعتبار الواجب أيضاً للتبعات المحتملة للانضمام إلى نظام روما الأساسي فيما يتعلق بالترتيبات والالتزامات الأمنية الثنائية الأخرى.
- 56- ولاحظت أوكرانيا التدابير التي اتخذتها ولايات ميكرونيزيا الموحدة لتنفيذ التوصيات السابقة المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، وهي التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وأعربت عن تقديرها للخطوات التي اتخذها البلد لمعالجة العواقب الوخيمة لتغير المناخ.
- 57- وأثنت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على البلد لما بذله من جهود لتنفيذ التوصيات السابقة بالتشاور مع المجتمع المدني، رغم ما واجهه من عقبات. وأثنت أيضاً على البلد لتصديقه على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ورحبت بإعداد تقرير عن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وشجعت على اتخاذ المزيد من الإجراءات. وأقرت بأن ثمة تحديات تواجه معالجة قضايا حقوق الإنسان وشجعت ولايات ميكرونيزيا الموحدة على الاستفادة من المساعدة التقنية الدولية.
- 58- وأثنت الولايات المتحدة الأمريكية على ولايات ميكرونيزيا الموحدة لما اتخذته من خطوات لمكافحة العنف الجنسي والعنف العائلي. وأعربت عن التزامها بالتعاون مع ولايات ميكرونيزيا الموحدة لمعالجة أولويات البلد في مجال حقوق الإنسان.
- 59- ونوّهت أوروغواي بالجهود التي تبذلها ولايات ميكرونيزيا الموحدة لتحسين حقوق الإنسان في البلد.

- 60- ولاحظت فانواتو الجهود التي تبذلها ولايات ميكرونيزيا الموحدة في مجال حقوق الإنسان، ودعوته إلى اتخاذ إجراءات في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته والوقاية من آثاره عن طريق إنشاء وزارة البيئة وتغير المناخ وإدارة الطوارئ.
- 61- وأنتت جمهورية فنزويلا البوليفارية على التقدم القانوني الذي أحرزه البلد في حماية الأسرة والأشخاص ذوي الإعاقة والبيئة، والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت إلى خطة التنمية الاستراتيجية (2004-2023) ورحبت بالسياسات المتعلقة بنوع الجنس والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت إلى أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة قد زادت ميزانية الصحة العامة، مما أدى إلى الحد من وفيات الأمهات والوقاية من الأمراض المرتبطة بتغير المناخ.
- 62- وهنأت الأرجنتين ولايات ميكرونيزيا الموحدة على تصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 63- ورحبت أرمينيا بالجهود التي تبذلها ولايات ميكرونيزيا الموحدة في مجالات حقوق الإنسان والتنمية والحماية الاجتماعية والحد من مخاطر الكوارث والتخفيف من آثار تغير المناخ. وشددت على أهمية إنشاء مؤسسة وطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).
- 64- وأنتت أستراليا على ولايات ميكرونيزيا الموحدة لما تبذله من جهود لحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتقدم المحرز في صياغة سياسات وتشريعات لحماية الطفل دعماً لاتفاقية حقوق الطفل. ونوهت بالخطوات المتخذة نحو إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، وهنأت البلد على إصدار قانون القضايا العائلية الذي يجرم العنف العائلي.
- 65- وأنتت جزر البهاما على ولايات ميكرونيزيا الموحدة لالتزامها بحقوق الإنسان واعتمادها قانون تغير المناخ، والسياسة الوطنية للإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث وتغير المناخ، والسياسة الجنسانية الوطنية وخطة عملها، والسياسة الوطنية بشأن إنهاء العنف ضد المرأة. ودعت جزر البهاما المجتمع الدولي إلى التعاون مع ولايات ميكرونيزيا الموحدة في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات.
- 66- وأنتت البرازيل على البلد لمصادقته على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. واقترحت أن تصدق ولايات ميكرونيزيا الموحدة على المعاهدات الأساسية التي لم تصبح طرفاً فيها بعد، وأن تنشئ آلية للإبلاغ والمتابعة. وأعربت البرازيل مجدداً عن تقديرها للتدابير المتخذة للحد من الفقر والتصدي للعنف والتمييز ضد المرأة، مكررة في الوقت نفسه توصيتها بأن يسحب البلد تحفظاته على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وأن يعزز مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار.
- 67- وهنأت كندا ولايات ميكرونيزيا الموحدة على الجهود التي بذلتها للقضاء على الاتجار بالأشخاص، ولا سيما عن طريق إعادة هيكلة وزارة العدل وتعزيز الخدمات المقدمة لضحايا الاتجار. وحثت كندا البلد على التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- 68- وهنأت شيلي ولايات ميكرونيزيا الموحدة على تصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ونوهت بالتقدم الذي أحرزه البلد في مجالات منع الانتحار كجزء من واجب الدولة في حماية الحق في الحياة.
- 69- ورحبت الصين بالجهود التي تبذلها ولايات ميكرونيزيا الموحدة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وأعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتصدي للجائحة، والتصدي لتغير المناخ، ومكافحة الاتجار بالأشخاص، وتعزيز حقوق الناس في التنمية والصحة والتعليم، وحماية حقوق الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

- 70- ورحبت كوبا بتنفيذ ولايات ميكرونيزيا الموحدة سياسة وطنية متكاملة بشأن إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ، تحمي السكان والموارد والاقتصاد من خطر تغير المناخ. وتمنت كوبا لولايات ميكرونيزيا الموحدة النجاح في استعراضها وفي تنفيذ التوصيات التي تحظى بالقبول في المستقبل.
- 71- وأثنت قبرص على ولايات ميكرونيزيا الموحدة لالتزامها القوي بتعميم مراعاة حقوق الإنسان وإعطاء الأولوية لتغير المناخ. ورحبت أيضاً بالجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين، ولا سيما من خلال سن السياسة الجنسانية الوطنية.
- 72- وأثنت الدانمرك على ولايات ميكرونيزيا الموحدة لإطلاقها السياسة الجنسانية الوطنية في عام 2018، لكنها قالت إنها تشعر بالقلق إزاء ارتفاع معدلات العنف الجنسي والجنساني. وأكدت الدانمرك أن مبادرة اتفاقية مناهضة التعذيب مستعدة لاستكشاف سبل مساعدة ولايات ميكرونيزيا الموحدة إذا ما اعتبرت ذلك مفيداً.
- 73- وأشادت فيجي بولايات ميكرونيزيا الموحدة لوضعها وتنفيذها سياسة الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث وتغير المناخ لعام 2013 وخطة التنمية الاستراتيجية للفترة 2004-2023، وهنأتها على التزامها بالتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وأشارت فيجي أيضاً إلى أن العنف العائلي وإساءة معاملة الأطفال داخل الأسرة لا يزالان غير مُبلغ عنهما بقدر كبير بسبب الحواجز الاجتماعية والثقافية والمؤسسية.
- 74- ورحبت فنلندا بمشاركة ولايات ميكرونيزيا الموحدة في عملية الاستعراض الدوري الشامل.
- 75- وشكرت فرنسا ولايات ميكرونيزيا الموحدة على تقريرها الوطني ورحبت بالتقدم المحرز في إطار حقوق الإنسان. ورحبت بوجه خاص بإطلاق برنامج مكافحة العنف ضد المرأة. لكنها قالت إنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء العنف الجنساني.
- 76- ورحبت جورجيا بالتدابير التي اتخذتها ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وأعربت عن تقديرها لحظر عقوبة الإعدام وللجهود المبذولة في مكافحة الاتجار بالأشخاص. ورحبت جورجيا أيضاً بجملة أمور بينها التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 77- ورحبت ألمانيا بالوفد وأثنت على ولايات ميكرونيزيا الموحدة لتصديقها على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2016.
- 78- وأثنت غانا على حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة لما اتخذته من خطوات منذ الاستعراض الدوري الشامل السابق لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وأشارت إلى إنشاء الإدارة المتكاملة لمخاطر الكوارث على نطاق البلد والسياسة المتعلقة بتغير المناخ وخطة التنمية الاستراتيجية 2004-2023. وأثنت غانا على البلد لمصادقته على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 79- ورحبت هندوراس بنتائج تنفيذ ولايات ميكرونيزيا الموحدة للتوصيات التي تلقتها أثناء الاستعراضات السابقة، ولا سيما التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وكررت هندوراس دعمها للبلد في تنفيذ التوصيات التي تلقاها.
- 80- ورحبت آيسلندا بالخطوات التي اتخذتها ولايات ميكرونيزيا الموحدة لمعالجة التمييز، وأشادت بالتعديلات القانونية التي اعتمدت في عام 2018 لإدراج الميل الجنسي كأساس للتمييز.
- 81- وأشار رئيس الوفد في ملاحظاته الختامية إلى أن عمر ولايات ميكرونيزيا الموحدة كبلد لا يتجاوز 34 عاماً. وحتى كأمة شابة، هناك شيء واحد واضح وثابت: بالنسبة لولايات ميكرونيزيا الموحدة، فإن حياة كل الأشخاص، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو العرق أو الدين أو الثقافة أو الأيديولوجية، نفس القيمة والأهمية.
- 82- ووضّح نهج ولايات ميكرونيزيا الموحدة إزاء الاستعراض الدوري الشامل ليعكس آمال البلد وأحلامه وقيمه ومبادئه، التي انعكست في ديباجة الدستور.

- 83- وأعرب الوفد عن تقديره لجماعة المحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفرقة العمل المعنية بالاستعراض الدوري الشامل/حقوق الإنسان، التي لم يكن من الممكن إعداد التقرير الوطني بدونها.
- 84- وأعرب رئيس الوفد عن أمله في أن يساعد الاستعراض الدوري الشامل ولايات ميكرونيزيا الموحدة في كفاحها من أجل تحسين الحياة وتمكين الأشخاص، في الوقت الذي يواصل فيه البلد الاحتفال بتنوعه الثري بينما يتجه نحو حياة مستدامة في جزره الآن وفي المستقبل.
- 85- وشكر رئيس الوفد رئيس مجلس حقوق الإنسان والمجلس، والترويكوا وكل من شارك في الاستعراض.

ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

- 86- ستدرس ولايات ميكرونيزيا الموحدة التوصيات التالية، وستقدم ردوداً عليها في وقت مناسب لا يتجاوز موعد الدورة السابعة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان:
- 86-1 النظر في التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (الفليين)؛
- 86-2 التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والمعاهدات الدولية الأساسية الأخرى لحقوق الإنسان (الاتحاد الروسي)؛
- 86-3 التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (إسبانيا)؛
- 86-4 الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 86-5 التعجيل بالتصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (جزر البهاما)؛
- 86-6 النظر في التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (شيلي)؛
- 86-7 التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (فنلندا)؛

- 8-86 التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الثاني الملحق به، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (فرنسا)؛
- 9-86 التصديق على مواثيق حقوق الإنسان الرئيسية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب، فضلاً عن البروتوكولات الاختيارية الملحقة بها، والانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (ألمانيا)؛
- 10-86 النظر في التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري الثاني، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (لاتفيا)؛
- 11-86 التوقيع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتصديق عليه بهدف وضع حد للتمييز ضد الفئات الأكثر ضعفاً، بمن فيهم النساء والأطفال والمشردون داخلياً والمهاجرون واللاجئون (هولندا)؛
- 12-86 الانضمام إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المكسيك)؛
- 13-86 النظر في التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (نيبال)؛
- 14-86 التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (نيوزيلندا)؛
- 15-86 مواصلة العمل نحو التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (إسرائيل)؛
- 16-86 الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الأساسية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان، بدءاً بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (إيطاليا)؛
- 17-86 التصديق على الصكوك الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (كسمبرغ)؛
- 18-86 التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية المتبقية المتعلقة بحقوق الإنسان واستعراض تحفظاتها على المعاهدات التي باتت طرفاً فيها (جزر مارشال)؛
- 19-86 التصديق على المعاهدات الدولية الأساسية المتبقية المتعلقة بحقوق الإنسان وبروتوكولاتها الاختيارية (أوكرانيا)؛
- 20-86 التعجيل في التدابير اللازمة للتصديق على المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان (جورجيا)؛
- 21-86 التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (البرتغال) (تيمور - ليشتي) (جمهورية إيران الإسلامية) (فانواتو)؛

- 86-22 التوقيع والتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوليه الاختياريين (هندوراس)؛
- 86-23 التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (تيمور - ليشتي) (جمهورية إيران الإسلامية)؛
- 86-24 التصديق على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (جمهورية إيران الإسلامية)؛
- 86-25 التوقيع على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري والتصديق عليها (هندوراس)؛
- 86-26 الانضمام إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (إندونيسيا) (فيجي)؛
- 86-27 التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (تيمور - ليشتي) (فنلندا) (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 86-28 التوقيع على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والتصديق عليها (أستراليا)؛
- 86-29 التوقيع والتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري (هندوراس)؛
- 86-30 التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (قبرص)؛
- 86-31 التصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري (الدانمرك)؛
- 86-32 النظر في التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتبقية، ولا سيما اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري في أقرب وقت ممكن (غانا)؛
- 86-33 التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (هندوراس)؛
- 86-34 التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (السنغال) (اليابان)؛
- 86-35 النظر في إمكانية التوقيع والتصديق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (الأرجنتين)؛
- 86-36 تقديم التقرير الأولي عن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الأمم المتحدة (صربيا)؛
- 86-37 سحب تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (أوكرانيا)؛
- 86-38 استعراض جميع تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسحبها أو تضييق نطاقها (قبرص)؛

- 39-86 النظر في سحب تحفظاتها على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتكثيف الجهود الرامية إلى ضمان المساواة الفعلية بين الجنسين (أوروغواي)؛
- 40-86 التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (قبرص)؛
- 41-86 توقيع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والتصديق عليه (هندوراس)؛
- 42-86 التصديق على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ومواءمة تشريعاتها الوطنية مع جميع الالتزامات الواردة فيه مواءمة تامة (لاتفيا)؛
- 43-86 التصديق على بروتوكول عام 2014 الملحق باتفاقية العمل الجبري لعام 1930 (رقم 29) دعماً لـ 50 لحملة الحرية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 44-86 النظر في التوقيع والتصديق على اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها (أرمينيا)؛
- 45-86 النظر في الانضمام إلى عضوية منظمة العمل الدولية بغية التصديق على اتفاقياتها الأساسية، ومواءمة تشريعاتها المتعلقة بالعمل مع المعايير الدولية (أوروغواي)؛
- 46-86 توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (جورجيا)؛
- 47-86 النظر في توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (لاتفيا)؛
- 48-86 النظر في توجيه دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (صربيا)؛
- 49-86 توجيه دعوة دائمة ومفتوحة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة (فنلندا)؛
- 50-86 توجيه دعوة دائمة إلى المقررین الخاصين لمجلس حقوق الإنسان (لكسمبرغ)؛
- 51-86 تعزيز فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان من أجل وضع ولاية لتنسيق وإعداد التقارير للآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، ورصد المتابعة الوطنية للالتزامات التعاقدية وتوصيات الآليات ذات الصلة وتنفيذهما (ملديف)؛
- 52-86 تحسين جمع البيانات الوطنية من خلال استكمال التعداد بحلول عام 2022 وضمان دعم البرمجة الوطنية وصنع القرار في مجالات تغير المناخ والعنف العائلي والعنف الجنساني والتغطية الصحية الشاملة وحصول الجميع على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وتمكين الشباب (سلوفينيا)؛
- 53-86 مواصلة الجهود الرامية إلى إنشاء هيئة اتحادية لرصد حقوق الإنسان على النحو الموصى به سابقاً (إسبانيا)؛
- 54-86 وضع خطة وطنية لتحديث السياسات المحلية، على النحو الذي تقتضيه المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، على مختلف مستويات الحكومة والولاية القضائية (أوكرانيا)؛
- 55-86 النظر في إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (غانا) (نيبال)؛
- 56-86 إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان امتثالاً لمبادئ باريس (أوروغواي)؛

- 86-57 إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان بما يتماشى تماماً مع مبادئ باريس (أستراليا)؛
- 86-58 إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (الدانمرك)؛
- 86-59 النظر في إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (الهند)؛
- 86-60 إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس وتزويدها بالموارد المالية الكافية لكي تؤدي عملها على النحو السليم (المكسيك)؛
- 86-61 مواصلة جهودها وعملها لإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، تسعى إلى الحصول على المساعدة من الشركاء والمنظمات الدولية حسب الاقتضاء (نيوزيلندا)؛
- 86-62 مواصلة جهودها الرامية إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان (الفلبين)؛
- 86-63 تعزيز الجهود الرامية إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، بسبل منها التعاون الثنائي مع بلدان المنطقة التي أنشأت لجاناً وطنية لحقوق الإنسان (إندونيسيا)؛
- 86-64 إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (السنغال)؛
- 86-65 إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (أوكرانيا)؛
- 86-66 وإنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، ذات ولاية واستقلالية كاملتين وفقاً لمبادئ باريس (ألمانيا)؛
- 86-67 إنشاء مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقاً لمبادئ باريس (لكسمبرغ)؛
- 86-68 ضمان تضمين القانون حظراً للتمييز القائم على نوع الجنس وعلى الميول الجنسية والهوية الجنسية والإعاقة (المكسيك)؛
- 86-69 مراجعة تشريعاتها الوطنية لضمان اتساقها الكامل مع أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الاتحاد الروسي)؛
- 86-70 تكثيف الجهود الرامية إلى التصدي للتمييز ضد النساء والفتيات وإنشاء آليات لمكافحة التمييز، بما في ذلك من خلال استعراض التشريعات المناهضة للتمييز (إسبانيا)؛
- 86-71 مواصلة الإجراءات، بما في ذلك الإجراءات التشريعية، لمكافحة التمييز أيّاً كان الأساس الذي يقوم عليه (كوبا)؛
- 86-72 سن وتنفيذ قوانين تعترف بالمعاشرة بين شخصين من نفس الجنس، وتحدد حقوق والتزامات المتعاشرين في حالات الاقتران بين أشخاص من نفس الجنس (آيسلندا)؛
- 86-73 مواصلة العمل على وضع التدابير اللازمة لمراجعة تشريعاتها الوطنية لضمان حظر ومعاقبة جميع أشكال التمييز، لا سيما التمييز على أساس نوع الجنس والميول الجنسية والإعاقة (الأرجنتين)؛
- 86-74 اعتماد تشريعات تحظر أعمال التمييز القائمة على الميل الجنسي والهوية الجنسية واتخاذ تدابير لتعزيز حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغاييري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين ومنع جميع أشكال التمييز ضدهم (شيلي)؛
- 86-75 تنفيذ خطة وطنية لوضع إطار استراتيجي ومنسق للتخفيف من آثار تغير المناخ وبناء قدرة البلد على مواجهة تغير المناخ (ملديف).

- 76-86 وضع خطة إنمائية وطنية للتخفيف من آثار تغير المناخ وزيادة التمويل والموارد اللازمة للتأهب للطوارئ ولمرافق الاستجابة لها كجزء من التعزيز المستمر لجهودها الشاملة في مجال المرونة في مواجهة تغير المناخ والتخفيف من آثاره (جزر مارشال)؛
- 77-86 ضمان أن تراعي السياسة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ الجهود المبذولة للتخفيف من حدة التأثير غير المتناسب لتغير المناخ على النساء والأطفال (إندونيسيا)؛
- 78-86 ضمان أن تراعي السياسة الوطنية المتعلقة بتغير المناخ أثر تغير المناخ على الأطفال والنساء والدور الذي ينبغي أن يضطلعوا به في الإجراءات المنفذة لصالحهم (شيلي)؛
- 79-86 ضمان مشاركة النساء، ولا سيما الريفيات، والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة وأفراد الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مشاركة مجدية في وضع وتنفيذ الأطر المتعلقة بتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث (فيجي)؛
- 80-86 تخصيص موارد كافية لوزارة البيئة وتغير المناخ وإدارة الطوارئ (جمهورية إيران الإسلامية)؛
- 81-86 التحقيق في الفساد الذي يرتكبه المسؤولون الحكوميون ومقاضاتهم ومعاقبتهم بدقة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 82-86 اعتماد قانون بشأن الحصول على المعلومات يتفق مع المعايير الدولية (ألمانيا)؛
- 83-86 زيادة الجهود الرامية إلى التحقيق مع المتجرين بالأشخاص ومقاضاتهم وإدانتهم، وتحسين الإجراءات الرامية إلى تحديد ضحايا الاتجار بالبشر ودعمهم (نيوزيلندا)؛
- 84-86 معالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالبشر واستغلال النساء لأغراض البغاء (السنغال)؛
- 85-86 توسيع نطاق حملات التثقيف والتوعية بشأن مسألة الاتجار بالبشر وجمع المزيد من البيانات والتحليلات المتعلقة بالاتجار (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 86-86 اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار بالبشر (جمهورية إيران الإسلامية)؛
- 87-86 تكثيف الجهود لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص في البلد، بما في ذلك معالجة أسبابه الجذرية، والتحقيق مع الجناة ومقاضاتهم، وتقديم الدعم الكافي للضحايا، ومواءمة التشريعات المتعلقة بهذه المسألة مع المعايير الدولية (البرازيل)؛
- 88-86 مواصلة العمل مع الشركاء من أجل توفير خدمات فعالة لحماية ضحايا الاتجار بالأشخاص (كندا)؛
- 89-86 مواصلة اعتماد تدابير لمنع الاتجار بالأشخاص ومواجهته، وحماية ضحايا هذه الجريمة، ولا سيما النساء والفتيات (كوبا)؛
- 90-86 إرساء تحقيقات وإجراءات ضد مرتكبي الاتجار بالبشر وتجريم الاتجار لأغراض الاستغلال الجنسي في بوهنايا وشوك (فرنسا)؛
- 91-86 تنفيذ مقاربة منهجية لمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك تدريب الشرطة والمدعين العامين والقضاة على مكافحة الاتجار بالبشر (ألمانيا)؛
- 92-86 مواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالبشر، ولا سيما في مجال الاستغلال الجنسي والسخرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرة النظام القضائي على التحقيق مع مرتكبي هذه الأفعال ومقاضاتهم ومساعدة الضحايا (إيطاليا)؛

- 86-93 مواءمة تشريعات مكافحة الاتجار، على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، مع المعايير الدولية، وتضمينها عقوبات تتناسب مع خطورة الجريمة (لكسمبرغ)؛
- 86-94 تنفيذ نظام شامل للحماية الاجتماعية من أجل زيادة مساعدة المستضعفين، أفراداً وفئات، ولا سيما في القطاع غير الرسمي (ماليزيا)؛
- 86-95 اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حصول جميع سكان ميكرونيزيا على مياه الشرب والسكن اللائق (جمهورية إيران الإسلامية)؛
- 86-96 مواءمة تشريعاتها مع الحق في مستوى معيشي لائق، من خلال تعزيز حصول السكان كافة على مياه الشرب والصرف الصحي، ولا سيما أثناء التعافي من الكوارث الطبيعية، عندما تكون الحقوق مثل الرعاية الصحية والغذاء والحياة أكثر عرضة للخطر (فانواتو)؛
- 86-97 مواصلة تعزيز السياسات الاجتماعية الناجحة التي نُفذت لصالح شعبها في مجالات الصحة والتعليم ومكافحة العنف الجنساني وتغير المناخ (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 86-98 اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتدعيم وتعزيز حقوق الإنسان لكبار السن وتعزيز كرامتهم وحمايتهم، ولا سيما في ظل الضعف الشديد الذي يعانيه حالياً في سياق جائحة "كوفيد-19" (الأرجنتين)؛
- 86-99 مواصلة تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين مستوى معيشة السكان من أجل إرساء أساس متين يتيح لشعبها التمتع بجميع حقوق الإنسان (الصين)؛
- 86-100 معالجة حالات وفاة المواليد عن طريق تنفيذ رعاية عالية الجودة وميسورة التكلفة قبل الولادة وبعدها، فضلاً عن الرعاية المجتمعية للأمهات والمواليد (ماليزيا)؛
- 86-101 توسيع نطاق توافر الخدمات الميسورة التكلفة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة جنسياً وإمكانية الحصول عليها (ماليزيا)؛
- 86-102 بذل جهود إضافية لخفض معدلات وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة (الجزيرة السود)؛
- 86-103 تعزيز الجهود الرامية إلى مواصلة خفض معدلات وفيات الرضع والأمهات عن طريق تحسين إمكانية الحصول على الرعاية الصحية للأمهات والأطفال وجمعها، بما في ذلك في الجزر النائية، وذلك مثلاً عن طريق زيادة عدد العيادات المتنقلة والتتبع المجتمعي (جزر البهاما)؛
- 86-104 التنفيذ الكامل لخطة العمل الاستراتيجية الوطنية بشأن الأمراض غير المعدية للفترة 2019-2024 (جزر البهاما)؛
- 86-105 مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى تحسين الحصول على الرعاية الصحية للجميع، بما في ذلك الحصول على خدمات ومعلومات الصحة الجنسية والإنجابية (فيجي)؛
- 86-106 تكثيف جهود منع حوادث الانتحار بين الأطفال، عن طريق تقديم خدمات كافية وشاملة في المدارس والمجتمعات المحلية لتقديم المشورة النفسية (غانا)؛
- 86-107 تنفيذ الالتزام الذي تم التعهد به في مؤتمر قمة نيروبي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبرنامج العمل المعتمد في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بتعزيز إمكانية حصول النساء والأزواج والمراهقين والشباب على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية المتكاملة الجيدة النوعية، باستخدام المبادئ التوجيهية المحدثة لتنظيم الأسرة بحلول عام 2022 (آيسلندا)؛

- 86-108 إشراك وجهاء المجتمع المحلي والأشخاص المتأثرين بالجذام في التخطيط وصنع القرارات فيما يتعلق بقضايا الجذام (اليابان)؛
- 86-109 النظر في اتخاذ تدابير في مجال السياسة العامة لتعزيز الحق في التعليم (الهند)؛
- 86-110 تعزيز الحق في التعليم عن طريق ضمان إلزامية التعليم الابتدائي وتوافره بالكامل وإتاحته للجميع (ماليزيا)؛
- 86-111 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال سياساتها الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة 2018-2023 (إسرائيل)؛
- 86-112 مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين تدريجياً (الهند)؛
- 86-113 زيادة عدد النساء اللواتي يظلمن بأدوار صنع القرار (جزر مارشال)؛
- 86-114 اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز تمثيل المرأة في الحياة السياسية والعامة (نيبال)؛
- 86-115 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز وضمّان التمثيل السياسي للمرأة في مناصب صنع القرار، والتصدي للعنف الجنساني (الفلبين)؛
- 86-116 إحراز تقدم في تنفيذ تدابير مستدامة ومنهجية تهدف إلى تغيير القوالب النمطية والسلوكيات والممارسات الثقافية السلبية والقضاء عليها من أجل دعم مشاركة المرأة مشاركة نشطة في الحياة السياسية وصنع القرار (الأرجنتين)؛
- 86-117 اتخاذ تدابير محددة لتشجيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية وزيادة تمثيل المرأة في المجالس التشريعية الوطنية ومجالس الولايات التشريعية (كندا)؛
- 86-118 مواصلة حماية حقوق النساء والأطفال ومواصلة تعزيز المساواة بين الجنسين (الصين)؛
- 86-119 اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتمكين المرأة من المشاركة الفعالة في الحياة السياسية والعامة وتعزيز تمثيل المرأة في هيئات صنع القرار على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال تنفيذ نظام الحصص الجنسانية لمرشحي الانتخابات السياسية (أيرلندا)؛
- 86-120 مواصلة الجهود في مجال المساواة بين الجنسين من خلال تنفيذ تدابير خاصة مؤقتة، مثل الحصص حسب نوع الجنس، في جميع المجالات التي تكون فيها المرأة ممثلة تمثيلاً ناقصاً أو تكون فيها مغبونة (لكسمبرغ)؛
- 86-121 تعزيز الجهود الرامية إلى منع العنف العائلي والجنساني من خلال تحسين الدعم المقدم للضحايا وتجريم جميع أشكال العنف الجنساني، بما في ذلك التحرش الجنسي والاغتصاب الزوجي (جزر مارشال)؛
- 86-122 تجريم جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف العائلي والتحرش الجنسي والعنف الزوجي (المكسيك)؛
- 86-123 مواصلة وضع السياسات والنهوض بالإجراءات الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك من خلال إنشاء مجموعة حماية (الجبل الأسود)؛
- 86-124 إدراج الاعتداء الجنسي والاعتداء الجنسي المرتكب في إطار الزواج أو في إطار العلاقات الفعلية ضمن تصنيف الاغتصاب في قوانين ولايات تشوك وبوهنباي وكوسراي وياب (هولندا)؛

- 86-125 زيادة الجهود الرامية إلى مقاضاة مرتكبي العنف ضد المرأة، لا سيما في حالات العنف العائلي (نيوزيلندا)؛
- 86-126 زيادة الدعم المقدم لضحايا العنف ضد المرأة، بما في ذلك من خلال إنشاء مرافق حكومية لتوفير المأوى للنساء والأطفال الذين يتعرضون للعنف (نيوزيلندا)؛
- 86-127 تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنساني، ولا سيما العنف العائلي والجنسي، وضمان الوصول الفعال إلى العدالة، ولا سيما للنساء في المناطق الريفية النائية والجزر النائية (البرتغال)؛
- 86-128 تحسين تدابير حماية الضحايا ومساءلة مرتكبي الاعتداءات الجنسية والعنف ضد المرأة وجرائم الاتجار بالبشر، بما في ذلك ما يتعلق بالأطفال المتجر بهم لأغراض العمل القسري وممارسة الجنس لأغراض تجارية (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 86-129 مواصلة تمتين آلياتها وسياساتها الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات وتعزيز المساواة بين الجنسين من أجل تشجيع وصول المرأة إلى الفرص الاقتصادية وكذلك إلى الأدوار الرئيسية وغير ذلك من أشكال القيادة في المجتمع (فانواتو)؛
- 86-130 الاستفادة من العمل الذي أنجز حتى الآن من خلال تجريم العنف العائلي في جميع أنحاء ولايات ميكرونيزيا الموحدة، بما في ذلك عن طريق سن تشريعات لتجريم العنف العائلي في ولايتي ياب وتشوك (أستراليا)؛
- 86-131 النظر في اعتماد إطار قانوني وطني لتجريم الاعتداء الجنسي، ومواصلة تعزيز بناء القدرات والاستجابة المؤسسية لهذه المسألة (البرازيل)؛
- 86-132 اتخاذ إجراءات على جميع المستويات للتصدي للعنف الجنسي والجنساني، بما في ذلك توفير الموارد الكافية والتدريب للسلطات المعنية، واعتماد تشريعات وأطر سياسية لتجريم ومنع جميع أشكال العنف الجنساني وضمان وصول جميع الضحايا إلى العدالة (أيرلندا)؛
- 86-133 إجراء تحقيقات فعالة ومستقلة وذات مصداقية في جميع حالات العنف الجنسي والجنساني، ومحاسبة الجناة بعقوبات متناسبة (الدانمرك)؛
- 86-134 تعزيز التشريعات المتعلقة بالعنف العائلي عن طريق تجريم العنف ضد المرأة، وجعل الإبلاغ عن العنف داخل الأسرة، ولا سيما ضد النساء والأطفال، أمراً إلزامياً (فيجي)؛
- 86-135 بذل كل جهد ممكن لتحسين حماية المرأة من العنف العائلي، لا سيما باعتماد قانون لمكافحة الاغتصاب الزوجي (فرنسا)؛
- 86-136 وضع تشريعات شاملة لتجريم العنف ضد المرأة، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي، ووضع تدابير مقاضاة تلقائية في حالات العنف العائلي والجنسي ضد المرأة، وتعزيز التدابير الرامية إلى ضمان وصول المرأة إلى العدالة (ألمانيا)؛
- 86-137 تحسين الإطار التشريعي القائم باعتماد وتنفيذ تشريعات شاملة تنص على التزام الدولة بتوفير حماية فعالة للنساء والفتيات من العنف العائلي والجنسي (آيسلندا)؛
- 86-138 تعزيز الجهود الرامية إلى منع ومكافحة أي شكل من أشكال العنف الجنسي والجنساني أو التمييز ضد النساء والفتيات، بما في ذلك عن طريق اعتماد تشريعات اتحادية تجرم العنف ضد المرأة (إيطاليا)؛

- 86-139 اتخاذ تدابير إضافية لحماية وتعزيز حقوق المرأة، بما في ذلك ما يتعلق بمنع العنف العائلي ضد المرأة (اليابان)؛
- 86-140 اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات والعنف العائلي في القانون والممارسة العملية على حد سواء (لاتفيا)؛
- 86-141 اتخاذ تدابير فورية لتجريم الاغتصاب الزوجي (كندا)؛
- 86-142 تجريم الاغتصاب الزوجي (لاتفيا)؛
- 86-143 مضاعفة الجهود من أجل التسجيل المبكر للمواليد وإصدار شهادات الميلاد، لا سيما في الجزر الطرفية، وإضفاء الطابع النظامي على النظام الوطني لوئائق الهوية (المكسيك)؛
- 86-144 تعزيز السياسات والبرامج المتعلقة بالأطفال في مجالات الصحة والتعليم والحماية من الإيذاء والعنف، بما يتماشى مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل (الفلبين)؛
- 86-145 اعتماد تشريع وطني بشأن عمل الأطفال، بما يتوج الأعمال التي بدأت بالتصديق على اتفاقية حقوق الطفل (إسبانيا)؛
- 86-146 رفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية في جميع الولايات إلى 14 سنة على الأقل (البرتغال)؛
- 86-147 رفع الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية إلى 14 سنة وسن قانون شامل ينظم قضاء الأطفال (ألمانيا)؛
- 86-148 تعديل التشريعات من أجل حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال ووضع حد أدنى لسن العمل (كندا)؛
- 86-149 صياغة وتنفيذ تشريع يحظر صراحةً العقوبة البدنية للأطفال في جميع السياقات، بما في ذلك المنزل، وإلغاء أي مبررات قانونية لاستخدامها (أوكرانيا)؛
- 86-150 اعتماد تشريع شامل يحظر صراحةً، على سبيل الأولوية، العقوبة البدنية للقاصرين في جميع السياقات، بما في ذلك المنزل والمدارس ومؤسسات رعاية الأطفال ومؤسسات الرعاية البديلة ومؤسسات السجون (شيلي)؛
- 86-151 حظر توقيع جميع أشكال العقوبة البدنية على الأطفال في جميع السياقات، بما في ذلك في المنزل (آيسلندا)؛
- 86-152 مواصلة وضع وتنفيذ سياسات وتشريعات لتحقيق أهداف اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (نيوزيلندا)؛
- 86-153 اعتماد سياسة وطنية بشأن الإعاقة تتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (إسرائيل)؛
- 86-154 ضمان حماية حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين في التشريعات الوطنية وفي الممارسة العملية (لكسمبرغ).
- 87- وتعكس جميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو الدولة موضوع الاستعراض. ولا ينبغي تأويلها على أنها تحظى بتأييد الفريق العامل ككل.

Annex

Composition of the delegation

The delegation of the Federated States of Micronesia was headed by the Secretary of Foreign Affairs, Kandhi A. Elieisar, and composed of the following members:

- The Honourable, Mr. Marcus Samo, Acting Secretary, Department of Health & Social Affairs;
 - Mr. Brendy Carl, Assistant Secretary, Department of Foreign Affairs;
 - Mr. Leonito Bacalando, Jr. Assistant Attorney General/Chief of Law Department of Justice;
 - Ms. Lucille Apis-Overhoff, Assistant Secretary, Department of Environment, Climate Change and Emergency Management;
 - Ms. Stacy Yleizah, Deputy Assistant Secretary, Department of Foreign Affairs;
 - Mr. Kenneth Welles, First Secretary, FSM Permanent Mission to the UN in New York;
 - Mr. Stuard Penias, Acting Chief/Youth and Disability Coordinator, Dept. of Health & Social Affairs;
 - Ms. Cynthia Saimon, Early Childhood Special Education Coordinator, Department of Education;
 - Mr. Augustine Sue, Data Specialist, Department of Health & Social Affairs;
 - Ms. Lululeen Santos, EAW Coordinator, Department of Health & Social Affairs;
 - Ms. Lomalida Jibemai, Statistician Specialist/SDG WG Chairperson, Department of Resources & Development;
 - Ms. Edna Akullq, UN Volunteer, Department of Resources & Development.
-